الفصل الأول

مفهوم التنمية السياسية

تحدى وجود لدول الجديدة فى أسيا وافريقيا الامكانيات النظرية للعلوم السياسية ، فالمجال الأكاديمى الذى كان محددا بالمجتمعات الغربية بشكل اساسي اصبح يواجه أشكالا أخرى من العلاقات والمتغيرات .

ومن بين المشاكل التى تواجه هذه الدول الجديدة عملية التنمية . وقد انعكس ذلك بدوره على الاهتمامات العلمية فى مجالات العلوم السياسية والاجتماع والأعلام .

وفيما يتعلق بتعريف التنمية السياسية (١) فيعرفها البعض بأنها الاحتياجات السياسية ، فعندما يركز على مشاكل النمو الاقتصادى ، وتحويل الاقتصاديات الراكدة الى اقتصاديات تتسم بالسمة الديناميكية ، فان الظروف السياسية والاجتماعية لها دور فى زيادة متوسط الدخل الفردى اى أن دور التنمية السياسية يتحدد فى تسهيل النمو الاقتصادى .

وهناك من يعرف التنمية السياسية بأنها التحديث السياسي . Political modernization أى تغيير القيم والمعتقدات والبنيات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة .

وذهب البعض الى ان التنمية السياسية هى عملية قيام الدولة الوطنية the operation of a nation state على اساس ان التنمية السياسية تتكون من اطار تنظيمى للحياة السياسية وتعمل على تقديم الوظائف السياسية وفقا للمستويات المتوقعة للدولة الوطنية المتمدينة . ويفترض هذا التعريف أن هناك انماطا متعددة من النظم السياسية من الناحية التاريخية ، وأن كل الجماعات لديها انماط سياسية خاصة بها ، ومع وجود الدولة الوطنية المتدينة برزت مجموعة من الاحتياجات السياسية ، مثل المحافظة على مستوى معين من النظام العام وتعبئة الموارد ووجود انماط معينة من الالتزامات الدولية ، ومن هنا تتكون الدولة الوطنية .

ويذهب آخرون الى ان التنمية السياسية هى تعبئة الجماهير وتفاعلهم مع النظام القائم ، وعدم وقوفهم موقف اللامبالاة ، ويتسم ذلك بدرجة من المشاركة الشعبية الموسعة .

(1 Lucian W. Pye, **Aspects of Political Developement: An Analytic Study**, Boston : Little Brown and Company, 1966.

ويرى البعض ان التنمية السياسية هى بناء الديمقراطية ، وهذا يرتبط بقيام المؤسسات السياسية ومدى علاقاتها ببعضها البعض ، ومدى ملاءمتها للظروف الاقتصادية والاجتماعية القائمة ، وفى هذا الصدد قال هارولدلاسكى أن النظم السياسية تختلف باختلاف المجتمعات المطبقة فيها ، وشبه ذلك بالأحذية فلا يتصور مثلا أن حذاء معينا يلائم جميع الأفراد ، ولكن الصحيح هو اختلافه باختلاف الأفراد .

وهناك من يعرف التنمية السياسية بأنهـا الاستقرار والتغير المنظم ، ويرتبط الاستقرار بمفهوم التنمية على أساس أن اى شكل من التقدم الاقتصاى والاجتماعى يعتمد على البيئة المـلائمة لذلك .

ويلاحظ ان التعريفات السابقة تختلف باختلاف الكتاب وتركيزهم على زاوية معينة من زوايا التنمية السياسية فهناك من يركز على مدى ارتباطها بالتنمية الاقتصادية ، وهناك من يركز على التحديث السياسي ، وهناك من يولى اهتماما بالاستقرار السياسي وهكذا .

وترتبط عملية Process **التنمية السـياسية** بتحقيق تغيرات بنيانية Structural changes فى المؤسسات السياسية تتلائم مع الجسم السياسي والاقتصادى والاجتماعى بمعنى ان المهم ليس نمطا معينا ، ولكن المهم فعالية النمط وتمشيه مغ الظروف القائمة ، فاذا كان هناك نمط معين يلائم دولة معينة فهذا لا يعنى انه يلائم دولة اخرى .

ويمكن القول ان هناك **عدة ازمات تتعلق بالتنمية السياسية** منها ازمة الهوية The identity crisis فافراد الدولة يجب ان يشعروا ان هوياتهم الشخصية تتحدد بمدى العلاقة بوطنهم ، حيث انـه فى كثير من الدول الجديدة يسود التنافس فى الولاء مع الدولة اذ هناك الولاء القبلى والولاء اللغـوى والولاء العرقى ، وهـذا لتمزق فى الولاء يؤثر على التنمية السياسية .

وهناك ازمة الشرعية The legitimacy crisis التى ترتبط بطبيعة السلطة ومسئوليات الحكومة ، وهذا يثير العلاقة المتبادلة بين السـلطة المركزية والسـلطة المحـلية والبيروقراطية ودور الجيش فى الحيـاة السياسية ، وطبيعة الاهداف الموضوعة ومدى تحقيقها .

وهنـــاك ازمة التسرب والاختراق The penetration crisis

فالمشاكل الحرجة للادارة فى الدول الجديدة تؤدى الى اثارة ازمة الوصول الى المجتمع ، وتنفيذ السياسات الموضوعة . وهذا يرتبط بالتنمية الاقتصادية والتغير الاجتماعى ، ولكى تنفذ الحكومة سياسات ذات مغزى ، فهذا يتوقف على مقدرتها فى الوصول الى مستوى القـــرية ولمس الحياة اليومية للسكان ، وهذا يثير قضية الثقة بين الحكام والمحكومين ، وصعوبة تغيير القيم والعادات .

اما ازمة المشاركة The Participation crisis فتعنى انخفاض معدل التوسع فى تدفق المشتركين الجـــدد ، وذلك فى عملية التفاعل مع المؤسسات القائمة ، والقضـــية هى محاولة زيادة تفاعل المشـــتركين مع المؤسسات القائمة .

وهنـــاك أزمة الاندماج integration crisis

اذ انه يمكن للأندماج ان يعطى الحلول الفعالة . لأزمات الوصول الى المجتمع والمشاركة ، ويتوقف اندماج الحكومة مع الشعب والجماعات القائمة على الانجازات التى تقدمها من خلال النظام السياسي .

اما ازمة التوزيع the distribution crisis

فتبين ان الأزمة النهائية فى عملية التنمية تشمل مسائل تتعلق بمدى نفوذ السلطات الحكومية ودورها فى توزيع السلع والخدمات ، ومدى وجود نمط من القيم فى المجتمع وفى بعض الحالات تلجأ الحكومات الى مواجهة المشـــاكل بالتدخل المباشر فى توزيـــع الثروة وتقـــوية فرص وامكانيات الجماعات الغير مستفيدة disadvantaged groups

وترتبط التنمية السياسية بعدة قضايا وهى الديمقراطية والشخصية وتغيير القيم والاتصال .

واذا تعرضنا للديمقراطية فيجب ان يؤخذ فى الاعتبار ، الحاجة الى النمو الاقتصادى ، ومدى تعقد هذه القضية ، واحتياجها الى نظام يتســم بالاستقرار ، ويكرس جهوده نحو تحقيق التقدم الاقتصادى ، وما يرتبط به من مسائل أجتماعية وسياسية وادارية وغيرها . مع ملاحظة أن الديمقراطية ذات مفهوم عام يرتبط بحكم الشعب ، وله تطبيقات مختلفة ، وهنا وجدت

كثير من الدول الجديدة أن الطريق هو أتباع نظام الحزب الواحد أو التجمع الشعبى الواحد ، وثبت صحة هذه الفكرة نظريا ، وقد وجدت هذه الفكرة فى أول الأمر فى الدول التى تتبع الان نظام تعدد الأحزاب ، ففى الولايات المتحدة الأمريكية هاجم جورج واشنطن الاحزاب السياسية ووصفها بانها مخربة وذلك نظرا للظروف الأولى المتعلقة بقيام الولايات المتحدة بعد تخلصها من الحكم البريطانى ، أى أنه يجب أن يؤخذ فى الأعتبار العلاقة بين النظام والظروف القائمة وعدم التركيز على قالب معين ، والمهم اخيرا هو الارتطامة الديناميكية للنظام القائم ومدى قدرته العملية .

أما ما يتعلق بقضية الشخصية وتغير القيم ، فقد ركز الدارسون على دور القيم فى التحديث modernization process بحيث تتمشى القيم والمعتقدات مع التحديث والتمدين ، ولا تعوقه .

وهناك علاقة بين التنمية السياسية والثقافة السياسية ، والثقافة السياسية هى مجموعة المواقف والمعتقدات المرتبطة بالعملية السياسية ، وتبين الافتراضات والقواعد التى تحكم السلوك فى النظام السياسي كما تشمل المثل السياسية .

أما شخصية الزعامة فهى قضية أكثر تعقيدا ، ويتوقف عليها الكثير أو القليل من المنجزات السياسية ، كل هذا يوضح المشاكل المتعلقة بالتنمية السياسية .

وهناك قضية القانون ومدى صلاحيته للادارة وبناء الأمة ، ودرجة التطبيق ، وما اذا كان القانون مستوردا من الخارج ، أو نابعا من النظام القائم ، والظروف المتعلقة به بالاضافة الى قضايا الثورة والانقلابات والثورة المضادة والعنف أو عدم العنف .

وهناك علاقة بين التنمية السياسية وعملية الاتصال ، فالبشر يعتمدون على نظام الاتصال فى الحصول على المعلومات السياسية ، ومن هنا تبدو أهمية أنماط الاتصال وعما اذا كانت تقليدية أو انتقالية أو حديثة ، ومدى وجود خبراء فى الاتصال (١) .

---

(1) Dominique DESOUCHES, **Information et Developpement en coted Ivoire,** These Presentée en vue du Docterat en Sciences Politiques, Universit de Paris 1, 1973.

وهناك عدة ابعاد للتنمية السياسية ، وتتحدد فى درجة الاستقرار ونمط التنمية والسمة الدولية للتنمية ، ومدى المساهمة الايجابية للدول الجديدة فى الثقافة العالمية فلا شك أن درجة الاستقرار تساعد على تنفيذ التنمية باشكالها المختلفة ، كما ان نمط التنمية يساهم فى تحديد أبعاد التنمية من خلال مدى ملاءمته او عدم ملاءمته ، أما السمة الدولية فتزيد المشكلة تعقيدا نظرا لوجود دول متقدمة وأخرى نامية وثالثة متخلفة كما يؤخذ فى الاعتبار درجة مساهمة الدول الجديدة فى الثقافة العالمية من خلال ثقافتها .

أى أن التنمية السياسية تتمثل فى تهيئة الظروف السياسية الملائمة للتنمية ، وتغيير القيم والمعتقدات بما يكفل التحول السياسي نحو المجتمعات الحديثة ، والمساهمة فى تحقيق الاندماج الوطنى national integration والوحدة الوطنية national unity ونبذ قيم القبلية والعشائرية والعصبية .

وفى الاطار الوطنى ، تعمل التنمية السياسية على تعبئة الجماهير وتفاعلها مع النظام القائم ، أى زيادة المشاركة الشعبية . وقيام المؤسسات التى تلائم الظروف الاقتصادية والاجتماعية .

واذا كان التغير الاجتماعى يحتاج الى استقرار سياسي ، وبالتالى فان تحقيق الاستقرار السياسي من المهام الاساسية للتنمية السياسية .

ومن المهم أن تعمق التنمية السياسية هوية المواطنين ، بحيث يتعمق الولاء للدولة ، وان لا يكون الولاء الاخير للقبيلة او العشيرة .

ومن الأهمية أن تستمد السلطات القائمة شرعيتها من رضاء وموافقة المواطنين ، وان تكون هذه السلطات متفاعلة معهم وليست مستعلية عليهم ، وان لا تكون اداة قهر وقوة عمياء ، بل اداة اقناع وخدمة فى المقام الاول ، وان تكون ادأة لتحقيق الاندماج والتماثل لا اداة لتحقيق التفرقة وتعميق الانقسامات .

ولا يخفى اهمية وصول النظام القائم فى الدولة الى عمق القرية والتعمق

= Mohamed Habiboullah Guldabdou. L. **Information en Mauritanie.** Thèse de Docterat de 3e cycle, U.E.R.. institut français de Presse et des Sciencess de 1, information, Université de Paris 11, 1975.

فيه اذ ان ذلك يرتبط بالقدرة على التحول الى المجتمعات الحديثة . وما يرتبط بذلك من زيادة التفاعل مع النظام القائم .

ومن السياسات الواضحة تدخل النظام فى توزيع الثروة وتقوية فرص وامكانيات الجماعات غير المستفيدة ، وذلك فى اطار التحول الاقتصادى والاجتماعى والسياسي .

وفيما يتعلق بالزعامة ، فمن الاهمية ايجاد زعامات جديدة أكثر قدرة على تحقيق التغيير ، وان تعكس هذه الزعامة موافقة الأغلبية ، وان لا تستند الى اعتبارات سياسية تتمشي مع خصائص المجتمعات التقليدية ، مثل اعتبارات القبيلة أو الثروة أو النسب التقليدى وان تستند الى اعتبارات اخرى كالشخصية والثقافة السياسية والوعى بالاحتياجات الجديدة والتعليم .

ومن الأهمية أن يعكس القانون الاحتياجات الوطنية ، وان يتمشي معها ، وان يتطور بتطورها ، حتى لا يكون القانون ضد احتياجات الأغلبية .

وتبدو أهمية تطوير شكل الحكم فيما يحقق درجة من الديمقراطية تكون استجابة للظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القائمة ، فالقضية ليست استيراد أشكال من الخارج ، ولكن القضية الاساسية ان تكون هذه الأشكال والانماط متمشية مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية والبيئية القائمة ، فاذا كان المجتمع يعانى من مشاكل الأمية والفقر الشديد وأنخفاض متوسط الدخل الفردى بشكل ملحوظ وسوء توزيع الثروة فانه فى هذه الحالة غير مؤهل لنظام تعدد الأحزاب وقد يكون النظام الأكثر ملاءمة هو نظام الحزب الواحد أو التجمع الواحد الذى يركز جهوده على مواجهة مشاكل الفقر والتخلف والأمية وسوء توزيع الثروة ، ومع التحول من المجتمع التقليدى الى المجتمع الانتقالى او التحول من المجتمع الانتقالى الى المجتمع الحديث ، يمكن أدخال نظام تعدد الأحزاب حيث تكون الجماهير أكثر تأهيلا للأستجابة لهذا النظام .